



**بيان هيئة تنظيم الاتصالات بخصوص المشاورات العامة على مشروع لائحة
تأجير البنية التحتية غير النشطة والنفاز إليها المملوكة لجهات من غير
موفري خدمات الاتصالات.**

إعلان

كخطوة نهائية في عملية المشاورات ، فإن الهيئة تنشر موقفها النهائي بشأن الآراء التي أبدتها الجهات التي استجابت لطلب المشاورات المتعلقة بمسودة لوائح إنشاء وتأجير البنية التحتية غير النشطة .

وتتقدم الهيئة بجزيل شكرها لكل الذين تكرموا بالرد على طلب هذه المشاورات وتقدموا بمساهماتهم القيمة علماً بأن الهيئة أجرت بعض التعديلات على هذه اللوائح فيما رأيته مناسباً وسيتم إصدار القرار النهائي فور صدور الموافقة النهائية للهيئة .

١ - خلفية

طرحت الهيئة عملية المشاورات العامة لمسودة لوائح إنشاء وتأجير البنية التحتية غير النشطة وقامت بنشر مسودة المشاورات بموقعها الإلكتروني بتاريخ ٢٦ أكتوبر ٢٠١١ م سعياً منها للحصول على آراء وتعليقات الجهات صاحبة الاهتمام وكافة المعنيين بالأمر ، وتحدد مسودة المشاورات العامة الشروط والأحكام التنظيمية لمشاركة موفري الخدمات العامة من غير مقدمي خدمات الاتصالات مع موفري خدمات الاتصالات المرخصين/ الشبكات المصرح لها في البنية التحتية غير النشطة ، وتم توجيه الدعوة لجميع المعنيين عن طريق الموقع الإلكتروني للهيئة ووسائل الإعلام المحلية لدراسة مسودة اللوائح وتقديم آرائهم ومقترحاتهم .

وتلقت الهيئة ردوداً من الجهات التالية :

- ✓ الشركة العمانية للاتصالات (عمانتل)
- ✓ شركة إريكسون
- ✓ شركة حسام للتكنولوجيا
- ✓ شركة موريا لتطوير السياحة
- ✓ الشركة العمانية القطرية للاتصالات (النورس)
- ✓ شركة تنمية نفط عمان
- ✓ الشركة العمانية لخدمات الصرف الصحي (حيا)

٢ - التحليل

يلخص الجدول التالي المواضيع التي أثارها الجهات التي تقدمت بردودها إلى جانب تعليقات الهيئة عليها .

م	الموضوع	التعليقات والجهات التي تقدمت بردودها	مرئيات الهيئة
١	الأساس القانوني لتنظيم موفري البنية التحتية غير النشطة	<p>النورس : تساءلت النورس عن السبب الذي يستدعي حصول موفري البنية التحتية غير النشطة على تصريح من الهيئة ، وطلبت إحاطتها بالأساس القانوني الذي تستند عليه الهيئة في سعيها لتنظيم هذا النشاط .</p> <p>شركة حيا : أفادت (حيا) بأن توفير البنية التحتية غير النشطة لا يعتبر خدمة ، ولكنها ترى أن البنية التحتية غير النشطة تشابه المدخلات الأخرى مثل المكونات الإلكترونية التي يستخدمها مشغلو خدمات الاتصالات .</p>	<p>تم التطرق لموضوع الأساس في البيان التمهيدي للسؤال رقم (٢) وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قانون تنظيم الاتصالات حيث لا يجوز لأي شخص إنشاء أو تشغيل نظم الاتصالات أو تقديم خدمات الاتصالات إلا بعد الحصول على ترخيص ما لم يتقرر إعفاؤه وفقاً للوائح التي تصدر لهذا الغرض .</p> <p>فمثلاً يقدم المشغلون المرخصون خدمات اتصالات متنوعة إما للجمهور أو للمرخص لهم الآخرين ، وتشمل الخدمات التي تقدم للمرخص لهم الآخرين خدمات الربط البيني وخدمات النفاذ (النشط أو غير النشط) والمشاركة في المواقع .. الخ .</p> <p>بالإضافة لذلك ، فإن مكونات البنية التحتية غير النشطة ما أن يتم تأجيرها للمرخص لهم والشبكات المصرح لها فإنها يمكن أن تصبح مكونات هامة للشبكات المرخصة العاملة التي تؤثر مباشرة على منتفعي خدمات الاتصالات العامة ، كما أن بعض مالكي البنيات التحتية غير النشطة لديهم بنيات تحتية كبيرة الحجم مثل البنيات التحتية للألياف البصرية التي يتم توصيلها بال منازل (FTTH) والتي تغطي في محافظة واحدة نسبة ٣٠٪ من عدد سكان السلطنة والتي تعتبر هامة للغاية في زيادة نسبة انتشار النطاق العريض ، وعيه فإن الهيئة ترى أن هناك حاجة للإشراف على هذه الخدمة لضمان الحصول على النتائج المرجوة .</p>
٢	الحاجة لتنظيم موفري البنية التحتية غير النشطة	<p>أبدت شركة (حيا) قلقها حيال اتساع نطاق مسودة اللوائح واقترحت أن يقتصر تعريف موفر البنية التحتية غير النشطة على البنية التحتية الكائنة بالأراضي العامة ، وأضافت بأنها لا ترى داعياً لتنظيم موفري البنية التحتية غير النشطة ما لم تكن هناك اختناقات في المنافسة .</p>	<p>لاحظت الهيئة في الماضي أن هناك احتمال أن يتمتع بعض المرخص لهم بالحصرية في ممتلكات عقارية كبرى (سكنية وتجارية) ، إلا أن هذه اللوائح سيتم تعديلها لتقليل المتطلبات المفروضة على موفري البنية التحتية الذين ليس لديهم وجود في الأراضي العامة ، وستخضع هذه اللوائح للتعديل لضمان حصول موفري خدمات الاتصالات العامة على النفاذ المتساوي لهذه التسهيلات دون الحاجة لتسجيل المجمعات السكنية لدى الهيئة أو الحصول على موافقة منها .</p>
٣	ازدواجية البنية التحتية للاتصالات	<p>طلبت شركة (حيا) بتعزيز اللوائح لمنع المرخص لهم من إنشاء البنية التحتية غير النشطة في المناطق التي توجد بها بنية تحتية غير مستغلة .</p>	<p>للمشغلين الحرية بموجب التراخيص الصادرة لهم في إنشاء أو تأجير عناصر الشبكة وفقاً لاختيارهم ، علماً بأن ذلك يضمن لهم تحديد ما يناسب عملهم ومرونة شبكاتهم ويضمن الكفاءة والابتكار في الخدمات ، فمن الممكن على سبيل المثال أن يكون تصميم البنية التحتية غير النشطة التي يتم إنشاؤها في منطقة محددة مناسباً لتقنيات أو خدمات محددة بعينها وليس لها كلها ، وبالإضافة لذلك ، فإن بعض الجهات (المرخص لهم أو موفري البنية التحتية غير النشطة) قد تتوفر لديها كفاءة أكثر في إنشاء البنية</p>

<p>التحتية أكثر من غيرها وينطوي ذلك على تأثيرات على التكلفة التي يتحملها موفرو خدمات الاتصالات العامة .</p>			
<p>ترى الهيئة أن ملاحظات عمانتل تحتوي على بعض الإيجابيات فيما يتصل بتضمين المرخص لهم الحاليين في تعريف موفري البنية التحتية غير النشطة .</p> <p>ويتمثل الهدف من اللوائح المقترحة في استغلال البنية التحتية القائمة بالفعل بواسطة هذه المرافق والتي يتوقع أن تعود بفوائد جمة للمجتمع مثل توصيل شبكة الألياف إلى المنازل التي يتم إنشاؤها لتغطية محافظة مسقط نظراً لعدم وجود استثمارات مماثلة من مشغل آخر ، ولا تمنح اللوائح المقترحة حق استخدام الطريق تحديداً لإنشاء البنية التحتية غير النشطة لغير موفري خدمات الاتصالات ، بل فقط لتأجير البنية التحتية التي أنشئت باتباع نفس مسارات هذه المرافق ، وتقادياً للبس ، تم حذف كلمة (إنشاء) من عنوان اللوائح المقترحة .</p> <p>ويتسم استغلال البنية التحتية غير النشطة بأنه طوعي في طبيعته ، ومن خلال اللوائح المقترحة سيكون باستطاعة شركات المنفعة تأجير البنية التحتية غير النشطة القائمة ، ولن يتم إجبار شركات المنفعة على تأجير البنية التحتية غير النشطة الفائضة ولكن فور قيامها بالتسجيل لدى الهيئة سيتعين عليها السماح لجميع المرخص لهم والشبكات المصرح لها بالنفاد إلى البنية التحتية غير النشطة المسجلة بأسعار معقولة ودون تمييز .</p>	<p>ذكرت عمانتل العديد من الأسباب التي تستدعي ازدواجية وتعدد الاستثمار في الشبكات ، وأوضحت أن الازدواجية تضمن وجود فائض في الشبكات ، وعلاوة على ذلك أشارت عمانتل لعدم وجود دليل في الممارسة على تحقيق الكفاءة وتخفيض التكلفة نتيجة لتنسيق الاستثمارات .</p>		
<p>ستتم إضافة تعريف الشبكات المصرح لها في اللوائح ، ويقصد بها أي شبكات اتصالات معفاة من متطلبات الترخيص وفقاً لأحكام المادة (٢٠) من قانون تنظيم الاتصالات .</p>	<p>طلبت كل من النورس وعمانتل توضيح مصطلح (الشبكات المصرح لها) الذي أشير إليه في مسودة اللوائح .</p>	<p>الشبكات المصرح لها</p>	<p>٤</p>
<p>تقتضي السياسة التي تتبعها الهيئة عدم إدراج تفاصيل هذه الالتزامات في اللوائح علماً بأن اللوائح تتضمن مبادئ توجيهية على المعنيين بالأمر اتباعها وهي مشابهة للمبادئ المضمنة في التراخيص الصادرة .</p>	<p>أشارت عمانتل إلى أن الهيئة عليها أن تضمن أن الأسعار المعتمدة للبنية التحتية غير النشطة التي يعرضها المرخص لهم من غير مقدمي خدمات الاتصالات مبنية على التكاليف التدريجية المحضه وليس على التكاليف الموزعة بالكامل .</p>	<p>تعرفة تأجير البنية التحتية غير النشطة</p>	<p>٥</p>
<p>لم تتر (حيا) طلبها أو توضح ما يمكن اعتباره عبئاً على موفري البنية التحتية غير النشطة علماً بأن اللوائح المقترحة تساعد أكثر على تسهيل الإجراءات الحالية بإصدار تصريح بدلاً عن ترخيص من الفئة الأولى مع طلب الحد الأدنى من المعلومات .</p>	<p>أفادت (حيا) بأن إجراءات التصريح تشكل عبئاً على موفري البنية التحتية غير النشطة ، كما أشارت إلى أن تدخل الهيئة يجب أن يقتصر على الحالات التي تحدث فيها اختناقات في المنافسة .</p>	<p>التدخل من قبل الهيئة</p>	<p>٦</p>

<p>وبالإضافة لذلك ، فإن هناك حاجة للوائح المقترحة كمبادئ توجيهية وايضاً لضمان إيجاد توازن بين هدف الهيئة المتمثل في إتاحة استخدام البنية التحتية غير المستخدمة والمعاملة العادلة مع موفري البنية التحتية غير النشطة في مقابل المرخص لهم الذين يقدمون خدمات مماثلة إلى جانب تحملهم للالتزامات .</p>			
<p>هذا الموضوع خارج نطاق اللوائح المقترحة ومع ذلك فإن الهيئة تهدف لإدخال معايير للكوابل الداخلية بجميع الممتلكات العقارية .</p>	<p>نوهت النورس لوجود حاجة لاعتماد معايير محددة لتسهيلات الاتصالات في المجمعات السكنية .</p>	<p>7 معايير الصناعة للمجمعات السكنية</p>	
<p>تغطي اللوائح المقترحة فقط عناصر البنية التحتية غير النشطة المتعلقة بقطاع الاتصالات ، ولا تقع أنظمة الهوائيات النشطة الموزعة/ e1 ضمن تعريف البنية التحتية غير النشطة فأنظمة الهوائيات النشطة الموزعة/ e1 تستخدم عادة لتقوية تغطية الشبكات الراديوية وتصبح مكوناً نشطاً للشبكة الراديوية للمرخص لهم عند إرسال واستقبال الإشارات ، وعليه فإن تركيب هذه الأنظمة يتم القيام به على أفضل وجه بواسطة المرخص لهم الذين عليهم ضمان الوفاء بالالتزامات المنصوص عليها في تراخيصهم واللوائح الأخرى مثل القوة المشعة .</p>	<p>أفادت كل من شركة حسام للتكنولوجيا وشركة موريا لتطوير السياحة أن أنظمة الهوائيات النشطة الموزعة (DAS) يجب تضمينها في تعريف البنية التحتية غير النشطة .</p> <p>أفادت شركة تنمية نفط عمان بأن موفري البنية التحتية غير النشطة يجب أن يسمح لهم بتأجير عرض نطاق محدود للآخرين (e1 مثلاً) .</p>	<p>8 التوزيع النشط/ أنظمة الإرسال</p>	